20 ديسمبر 2023

إصلاح الحوافز الضريبية: هل سيكون قانون المالية لعام 2024 أول من ينشر تقييما للحوافز الضريبية؟

بتاريخ 17 نوفمبر 2023 تم انعقاد جلسة عامة تحت قبة البرلمان التونسي لمناقشة مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنة 2024 [1] بحضور كل من رئيس الحكومة وأعضائها. ووقوفاً على ما تم طرحه في مداخلة رئيس الحكومة " أحمد الحشاني" وما تم عرضه من خلال رؤية الحكومة لقانون المالية 2024 ، نقف على مفارقة تحيلنا على عدة تساؤلات وتتمثل في مراجعة الامتيازات الضريبية وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة (مثل الطاقة والاقتصاد الأخضر والأزرق) وبالتالي الى طرح سؤال جوهري الا وهو على أي معيار تقييم استندت هذه التحويلات؟

النفقات الجبائية: اهدار للمال العام ام تشجيع على الاستثمار؟

حسب البنك الدولي، فإن صانعي السياسات الذين يدفعون نحو المزيد من الامتيازات غالبا ما يحاجون ان هذه التكاليف تدفع للاستثمار لما ينتج عن ذلك من تنمية اقتصادية واجتماعية وخلق فرص عمل[2]. لكن هذا الطرح عادة لا يأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لهذه الامتيازات[3] اذ يجدر الذكر بان الحوافز الضريبية تؤدي إلى نفقات ضريبية إلى الحد الذي يؤدي إلى خسائر فورية في عائدات الضرائب للدولة[4] . حيث على مدى 10 سنوات (2002 إلى 2011) مثل معدل الحوافز الجبائية 70% من مجموع الضرائب على الشركات والتي كبدت الدولة خسائر مالية جمة[5].

واستنادا على العديد من الأوراق البحثية التي نشرها المرصد التونسي للاقتصاد نلاحظ بأن قوانين المالية غالبا ما تدعم الحوافز والإعفاءات الضريبية الجديدة دون دراسة وتقييم جدواها الاقتصادية[6].

الامتيازات الجبائية: امتيازات قطاعية وطبقية

بناء على ما طرحه رئيس الحكومة فيما يتعلق بتحويل الامتيازات للقطاعات الواعدة يجب الإشارة لغياب الوضوح فيما يتعلق بالمشمولية والتضمين. استنادا على الرسم البياني الذي نشره المرصد التونسي للاقتصاد[7]، يتبين أن في 2014، تم توجيه 32% من التحفيزات نحو القطاعات الاستخراجية، إنتاج وتوزيع الطاقة والمالية والبنوك، رغم أن التجارب العالمية تبين أن الاستثمار في هذه القطاعات لا يتأثر بأجود تحفيزات.

غالبا ما تكون أيضاً هذه الامتيازات طبقية وتفتقر إلى العدالة المالية بسبب التوزيع غير العادل للأعباء الضريبية ، وكثير من الأحيان على حساب الفقراء والطبقة الوسطى[8]. فحسب ورقة تحليلية للمرصد التونسي للاقتصاد "عشر سنوات بعد الثورة ... كيف ترجمت المالية العمومية ثورة الحقيقة والكرامة"[9]، مثل الأداء على الدخل معظم المداخيل الجبائية منذ 2015 (75% في 2021) واستفنعت الشركات من تخفيض ضريبي في 2014 و 2021, في حين بقيت الضريبة على الدخل دون تغيير. ليكون الاجراء أكبر متحمل للضغط الجبائي وسط انعدام مبدأ العدالة الجبائية.

امتيازات جبائية حسب منوال التنمية

غالباً ما يقع إقصاء معطى مهم عند تفعيل توجيه الامتيازات الجبائية ألا وهو منوال التنمية والتفاوت التنموي والاجتماعي بين الجهات[10] حيث ان الانفاق الجبائي يرتكز في الجهات ذات مؤشرات تنمية عالية (مناطق ساحلية) على حساب المناطق الداخلية كمثال. خلافا لهذا واستنادا على مقاربة لقيس تكلفة الحوافز الجبائية مقارنة بكل موطن شغل تم إنشاؤه[11]، نستنتج ان هذه الامتيازات ليست بمحدد في خلق مواطن الشغل.

لطالما تم اعتماد المغالطة المتعلقة بالامتيازات الجبائية وتأثيرها الإيجابي على دفع الاستثمار وجدواها الاجتماعي، لكن ما تم التغافل عنه هو كلفة هذه الامتيازات. وبالتالي فمن الضروري ان تتم مراجعة هذه الامتيازات من خلال تقييم فعلي لوقعها على المستوى الاجتماعي ، والاقتصادي، والمالي والبيئي. إذ وجب ترشيد هذه الامتيازات الجبائية لتحقيق عدالة جبائية وجهوية وتوجيهها نحو قطاعات ذات نفع اجتماعي .

المراجع

[1] JELASS K. (18/11/2023), " Budget de l'état et PLF pour l'exercice 2024 | Ahmed Hachani : «Dans cette conjoncture, la Tunisie a fait preuve de résilience, grâce à une stabilité politique» ", La Presse.tn, consulté le 20/11/2023

[2] Ben Slimane F. (23/12/2022), "Incitation fiscale en nord Afrique : L'Accord fiscal mondial sera-t-il en mesure d'atteindre ses objectifs de réduction de la concurrence fiscale et d'augmentation des recettes fiscales pour les pays d'Afrique du Nord ? ", Observatoire Tunisien de L'Economie , consulté le 23/11/2023

[3] Ben Rouine C. (15/05/2014), "Bilan des incitations aux investissements en Tunisie", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le 17/11/2023

[4] Riahi L. (11/02/2016), "Le résultat de la relance de l'investissement en Tunisie", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le 26/11/2023

[5] Bouzaiene A. (19/11/2018), "Les avantages fiscaux une perte de recettes pour un bénéficie incertain", Observatoire Tunisien de L'Economie, consulté le 23/11/2023

[6] Riahi L. (11/02/2016), "Le résultat de la relance de l'investissement en Tunisie ", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le (26/11/2023)

[7] Riahi L. (11/02/2016), "Le résultat de la relance de l'investissement en Tunisie ", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le (26/11/2023)

[8] Mechmech S. (08/09/2020), "Les privilèges fiscaux pèsent sur les finances publiques- Budget Marsad" , Marsad. Budget, consulté le 24/11/2023

[9] Ben Slimane F. (31/12/2020), "Dix ans après la révolution... Comment les finances publiques ont-elles traduit la révolution de la vérité et de la dignité ?", Observatoire Tunisien de L'Economie, consulté le 24/11/2023

[10] Ben Rouine C. (15/05/2014), "Bilan des incitations aux investissements en Tunisie", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le 17/11/2023

[11] Ben Rouine C. (15/05/2014), "Bilan des incitations aux investissements en Tunisie", Observatoire Tunisien de l'Economie, consulté le 17/11/2023

الكاتب : غسان عون الله
CC BY NC SA